

أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة الشركات
دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

**The impact of social responsibility on achieving corporate governance
A field study on a sample of economic institution**

مصطفى يونسى

مخبر MQEMADD جامعة الجلفة، الجزائر، younsim82@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2021/10/27

تاريخ الاستلام: 2021/09/10

الملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة الشركات، ولتحقيق ذلك اعتمدنا على أداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، تحتوي على فقرات لمتغيرات الدراسة، ممثلة في الأبعاد (المسؤولية تجاه المجتمع، المسؤولية تجاه الزبائن، المسؤولية تجاه الموظفين) للمتغير المستقل وحوكمة الشركات كمتغير تابع. وبعد تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، توصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة الشركات في المؤسسات محل الدراسة. الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، حوكمة الشركات، المسؤولية تجاه المجتمع، المسؤولية تجاه الزبائن، المسؤولية تجاه الموظفين.

تصنيف JEL: M31، M39

Abstract:

The study aims to highlight the role of social responsibility in achieving competitive advantage, To achieve this, we relied on the questionnaire tool as a means of collecting data, It contains phrases for the study variables. Represented in the dimensions (responsibility towards society, Responsibility towards customers, Responsibility towards employees) of the independent variable, and Corporate Governance as the dependent variable.

After analyzing the data using appropriate statistical methods, The study found that there is a positive impact of social responsibility in achieving Corporate Governance in the institutions under study.

Key Words : Social Responsibility, Corporate Governance, Responsibility towards society, Responsibility towards customers, Responsibility towards employees.

JEL Classification:M31، M39

1. مقدمة

شهدت المؤسسات تطورات سريعة وجذرية في بيئة تتسم بالديناميكية، حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى المؤسسات نظرة تقليدية ولم يعد تقييم تلك المؤسسات يعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، ففكرة تركيز المؤسسات على تعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال لم تعد مقبولة للتعبير عن استجابة المسيرين في هذه المؤسسات لمسؤولياتهم الاجتماعية.

بل بدأت نظرة المجتمع تأخذ أبعاداً جديدة أكثر تعقيداً، نظراً لبروز مفاهيم حديثة ساعدت على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر جميع الدول، وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ولم تحظى دراسة المسؤولية الاجتماعية بأهمية كبيرة نظراً لغياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية، حيث لم تعد في الوقت الحالي الدولة هي المسؤول الوحيد عن برامج التنمية الاجتماعية، خاصة في ظل توسع نشاط القطاع الخاص في مختلف الدول، نتيجة لذلك أصبح من اللازم تطبيق حوكمة الشركات باعتبارها مصطلحاً يتقيد ويرتبط به مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل وثيق.

- إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: هل يوجد تأثير لمبادئ المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الحوكمة في المؤسسات محل الدراسة؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية الأولى: توجد اتجاهات إيجابية نحو أبعاد المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية تجاه

الزبائن، المسؤولية تجاه المجتمع، المسؤولية تجاه الموظفين) عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)؛

- الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية

تجاه الزبائن، المسؤولية تجاه المجتمع، المسؤولية تجاه الموظفين) عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) والحوكمة في المؤسسات محل الدراسة.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ إعطاء فكرة عن الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والحوكمة؛
- ✓ قياس أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومدى ممارستها في المؤسسات محل الدراسة؛
- ✓ دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والحوكمة في المؤسسات محل الدراسة.

- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها في كونها تعالج موضوعاً يعد من أهم المواضيع الحديثة التي تمس المؤسسة والمجتمع، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتميز بانتشار الفضائح الأخلاقية التي تؤثر على عمل المؤسسات، ما يجعل من تطبيق مبادئ الحوكمة ضرورة ملحة لتحقيق تنمية شاملة على مستوى المؤسسات الجزائرية، التي تنعكس بالإيجاب على المجتمع والأطراف الفاعلة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذه المؤسسات.

- الدراسات السابقة وبناء نموذج الدراسة:

تم الإطلاع على العديد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، فالدراسات التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالحوكمة عديدة ومتنوعة نذكر منها:

- الدراسة الأولى للباحثين علي جلابة ومنصور بن عمارة بعنوان " الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات : دراسة في العلاقات المتبادلة- "(2018)، هدفت الدراسة إيجاد طبيعة العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، حيث اعتمد الباحثان على نموذج كارول في تكوين الأبعاد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، من خلال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، إضافة للجوانب القانونية الملزمة للشركات، ومن خلال ذلك توصل الباحثان إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الجوانب المالية للشركات سينعكس إيجاباً على الجوانب الاقتصادية للأطراف التي تتعامل معها الشركة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كما توصلت الدراسة إلى أن اعتماد مبادئ الحوكمة في الجانب الاجتماعي الذي يخص سمعة وصورة المؤسسة من خلال الأنشطة التسويقية سينعكس إيجاباً على المجتمع الذي يعد أهم عناصر المسؤولية الاجتماعية.

- الدراسة الثانية للباحث بلال ميتاني وآخرون بعنوان " أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخيرية- دراسة ميدانية أريد- "(2016)، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في منظمات الأعمال الخيرية على المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) في منطقة أريد، وذلك من خلال اختيار عينة مكونة من 126 موظف وموظفة في المؤسسات الخيرية على مدينة أريد، وقد توصلت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخيرية، حيث اتفقت آراء العاملين في هذا القطاع أن الالتزام بمبادئ المسؤولية سيؤدي إلى رفع الحوكمة وتحسين صورة هذه المؤسسات الخيرية، فيما أوصت الدراسة ضرورة وجود دليل أو ميثاق مكتوب على مستوى هذه المؤسسات يحتوي على مبادئ الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.

- الدراسة الثالثة للباحثة نسيمه غلاي بعنوان " الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية دراسة حالة بعض مؤسسات تلمسان "(2015)، هدفت الدراسة إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق مبادئ الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية، وذلك من خلال اختيار عينة مكونة من 30 مؤسسة جزائرية في ولاية تلمسان، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن المؤسسات الجزائرية لا تطبق مبادئ الحوكمة ولا تبني معايير المسؤولية الاجتماعية، لاسيما تلك المتعلقة بالأعمال التضامنية التي تهدف لخدمة المجتمع، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة تبني المؤسسات لمبادئ الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية من خلال الالتزام بالجوانب القانونية والاهتمام أكثر بالجوانب الاجتماعية التي لا تقل أهمية عن الجوانب الاقتصادية للمؤسسات.

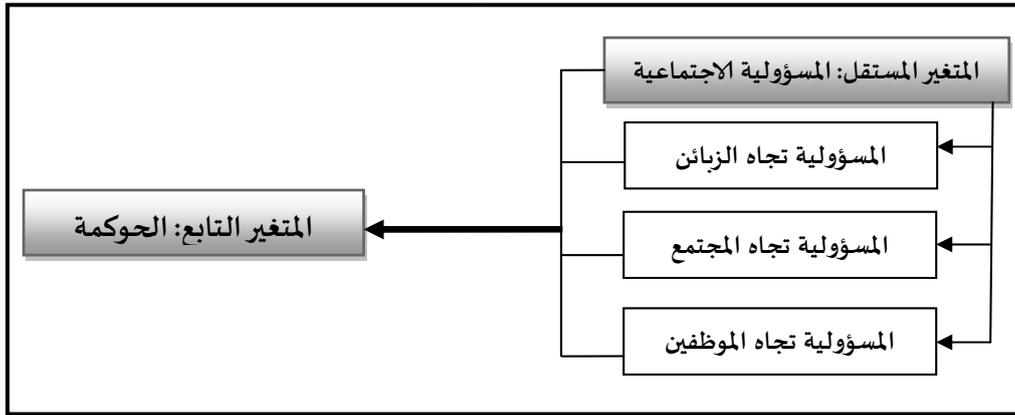
تتشابه الدراسة الحالية مع توجهات الدراسات السابقة في العديد من العناصر و النقاط، من بينها أدوات جمع البيانات المستخدمة المتمثلة في الاستبيان وكيفية معالجتها من خلال برنامج SPSS والعينة المستهدفة المتمثلة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة لاتفاق جميع الدراسات السابقة أن العوامل التي تشملها الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية هي جوانب اقتصادية واجتماعية وقانونية وأخلاقية حسب نموذج كارول، بالمقابل فإن الدراسة الحالية تختلف في العديد من الأبعاد عن الدراسات السابقة نوضحها من خلال العناصر التالية:

- متغيرات الدراسة: كل الدراسات السابقة اعتبرت الحوكمة متغير مستقل والمسؤولية الاجتماعية متغير تابع، أما في دراستنا هذه فالعكس حيث اعتبرنا المسؤولية الاجتماعية متغير مستقل والحوكمة متغير تابع، حيث وجدنا أن العديد من الدراسات النظرية تعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية أشمل وأوسع من مفهوم الحوكمة فهو من يؤثر في الحوكمة وليس العكس، من جهة أخرى اعتبرنا أبعاد المسؤولية الاجتماعية الأفراد والشخصيات المعنية بهذا المفهوم (المجتمع، الزبون، الموظفين أو ما يعرف بالزبون الداخلي)، بينما في الدراسات السابقة اعتبرت أبعاد المسؤولية الاجتماعية ما توصل إليه كارول في نموذجة للمسؤولية الاجتماعية الذي يمثل مجالات المسؤولية الاجتماعية وهي المجال الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والأخلاقي.

- الحدود الزمانية والمكانية: الدراسة الحالية لها حيز زمني ومختلف عن الدراسات السابقة، فإذا نظرنا للحيز الزمني للدراسات السابقة كانت ما بين 2015 و2018 أما الدراسة الحالية فكانت في جويلية 2021، أما الحيز المكاني فشملت ولايتين من ولايات الجزائر وهما الجلفة والمسيلة، أما الدراسات السابقة فشملت نطاق مكاني أروهي خارج الجزائر والغرب الجزائري.

من خلال ما سبق يمكن بناء نموذج للدراسة كما هو موضح في الشكل رقم (1):

الشكل 1: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدراسات السابقة

الجزء النظري:

2. الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

تطورت المسؤولية الاجتماعية للشركات تحت تأثير الضغوط الاجتماعية والضوابط الحكومية والإصلاحات التشريعية، وتحولت من الواقع السلبي الذي غالبا ما جاء نتيجة للضغوط الخارجية على الشركات، إلى الواقع الإيجابي قائم على إدراك الترابط الوثيق بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي الجيد للشركات.

1.2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

تعددت تعريفات المسؤولية الاجتماعية حيث اختلفت الآراء والتوجهات حول هذا المفهوم، وفيما يلي نورد بعض التعريفات الخاصة بهذا المفهوم:

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع، لتحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في أن واحد. (Capron & François, 2007, p. 23)

أما الغرفة التجارية العالمية فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق التنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً. (السكرانة، 2009، صفحة 162)

ويعرف (Drucke)r المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه. (الصيرفي، 2007، صفحة 15)

أما (CAROLL) فعرّفها على أنها: ما يتوقعه المجتمع من المؤسسات من النواحي الاقتصادية، التشريعية، الأخلاقية والخيرية. (Dubigeon, 2009, p. 6)

من خلال التعريفات السابقة يمكن إعطاء تعريف للمسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسات الأخلاقي والتطوعي تجاه المجتمع والتي تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2.2 عناصر المسؤولية الاجتماعية وفق نموذج Caroll:

اقترح كارول أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفقاً للنشاطات التي تشملها وهي:

1.2.2 البعد الاقتصادي: يشير البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين من خلال تحقيق الربح وتوزيعه بشكل عادل، مع أهمية الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسة مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد وحق المساهم في الإطلاع والمشاركة في قرارات الشركة، والاستثمار الأخلاقي، حيث يتوجب على المؤسسات تبني وتطبيق مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي، واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاص بها، كما أن المسؤولية الاقتصادية للشركة تعني مساهمتها في تحسين أداء الاقتصاد الوطني سواء في السوق المحلية أو الدولية وكذا مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة. (الغالي و وائل، 2009، صفحة 520)

2.2.2 البعد القانوني: يتحدد هذا البعد من خلال المسؤوليات التي تلتزم بها المؤسسات، والتي تصدرها عادة الحكومات بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن تحترمها جميع المؤسسات، وفي حالة العكس فإنها تقع في إشكالية قانونية، وفي إطار هذه المسؤوليات يمكن الإشارة إلى أن إتاحة فرص العمل بصورة متكافئة للجميع دون تحيز بسبب الجنس أو القومية وغيرها يعد أمر ضروري لتحقيقها. (عبود، 2006، صفحة 188)

3.2.2 البعد الأخلاقي: يفترض من إدارة المؤسسات أن تستوعب الجوانب الأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وفي حقيقة الأمر فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة، لكن احترامها يعتبر أمراً ضرورياً لزيادة سمعة المؤسسة في المجتمع، لذلك عليها أن تلتزم بعمل كل ما هو صحيح وعادل ونزيه. (البكري، 2001، صفحة 17)

4.2.2 البعد الخيرية: هذه تعد مبادرات غير ملزمة للمؤسسة، تبادر فيها بشكل إنساني وتطوعي من قبيل برامج تدريب لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر لعموم المجتمع أو الفئات الخاصة به ككبار السن أو الشباب وغيرهما، كما أن هذه البرامج لا ترتبط بزيادة الحصص السوقية أو الأرباح. (البكري، 2001، الصفحات 17-18)

3.2 الأطراف ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية :

هناك العديد من الأطراف التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسات والتي يمكن أن تستفيد من تطبيق المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات وهي:

1.3.2 الزبائن: تضع المؤسسة الزبون ضمن أولوياتها دائما ، وترتكز على توفير ما يحتاجه وبنوعية جيدة (الغالبى و وائل، 2009، صفحة 524) ، إضافة لذلك فإن توجهات المؤسسات نحو الزبون من خلال المبادئ العامة للمسؤولية الاجتماعية ضمان حقوق المستهلك المتمثلة في العناصر التالية:

- ✓ ضرورة توفير منتجات ذات جودة عالية واعتماد آلية فعالة لتحقيق ذلك؛
- ✓ ضرورة وجود تسهيلات لاختيار المنتجات ووضوح مدى جودتها وفعاليتها؛
- ✓ ضرورة التزام المؤسسات بإصلاح أو استبدال المنتجات غير صالحة، أو إعادة ثمنها للمستهلك؛ (عبيدات، 2001، صفحة 190)
- ✓ ضرورة أن تكون المنتجات مطابقة للمواصفات المطلوبة وعلما الطلب المتزايد مع قدرة ملموسة على إشباع رغبات المستهلكين؛
- ✓ الابتعاد عن تضليل في الرسائل الإعلانية والاتصالية عن طريق كفاية المعلومة ومصداقيتها المقدمة للزبائن؛
- ✓ يجب أن تتوفر خدمات ما بعد البيع، مثل الصيانة وقطع الغيار وغيرها من الخدمات لكافة المنتجات؛ (عبيدات، 2001، صفحة 192)
- ✓ وجوب قيام المؤسسات بحل أي مشكلة ينتج عنها الضرر بالمستهلك على أن توفر الوقت والجهد والمال لضمان هذا الحق عن طريق مصلحة الشكاوي والمقترحات. (البرواي و أحمد محمد، 2004، صفحة 134)

2.3.2 المجتمع: إن عوائد المجتمع جراء اهتمام المؤسسات على اختلاف أنواعها بتبني نمط معين من

المسؤولية الاجتماعية ، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع خلق شعور عال بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعاقين وقليلي التأهيل ؛
- ✓ تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو من الناحية الثقافية ؛
- ✓ زيادة الوعي بأهمية الاندماج بين مختلف المؤسسات وأصحاب الفئات ذات المصالح؛
- ✓ تحقيق تنمية اجتماعية عن طريق العدالة الاجتماعية لاسيما في الجوانب المالية؛ (العايب، 2011، صفحة 66)
- ✓ تعزيز الحقوق الأساسية للمجتمع كالصحة والتعليم؛
- ✓ المساهمة في تطوير المجتمع؛

✓ تحسين الأوضاع البيئية. (الحمدي، 2003، صفحة 44)

1.3.2 الموظفين: ليس من الصعب على أية مؤسسة الاهتمام بموظفيها وتلبية رغباتهم بما يعزز قدرتهم الوظيفية وهذه الرغبات لا تتعدى المعقول مما تتطلبه سبل الاحترام والتقدير في العمل، إضافة إلى متطلبات الحياة المعيشية والميل نحو تحقيق معيشة الرفاهية أو حتى مستوى الكفاية المعقول لعائلة الموظف. (هيجان، 1998، صفحة 197)

ولتجسيد الدور الاجتماعي الذي تتبناه معظم المؤسسات وبتعزيز الجهود المبذولة لتحقيق جودة حياة الموظف يجب توفير العناصر التالية: (هيجان، 1998، صفحة 198)

✓ توفير الظروف البيئية والمعنوية المدعمة لأداء العاملين؛

✓ المشاركة الفعلية للموظفين بمعناها الواسع؛

✓ إثراء الوظائف وإشباع طموحات العمال؛

✓ عدالة نظام الأجور والمكافآت؛

✓ تحسين ظروف العمل والتي تنقسم بدورها إلى مجموعتين من الشروط، فالأولى تلك المتعلقة بالمادية، كالإضاءة والتهوية وأوقات الراحة، والثانية تلك المتعلقة بالظروف الاجتماعية التي تساعد على وجود نوع من العلاقات بين الأفراد خارج جو العمل، مثل الرحلات، التنظيمات غير الرسمية.

3. الإطار المفاهيمي للحوكمة

تعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الجديدة في أدبيات إدارة الأعمال، حيث شهد هذا المفهوم اهتمام كبير نتيجة للتعقيدات المتزايدة في البيئة القانونية والاقتصادية وزيادة مشاركة المستثمرين في تطوير الأسواق ومدى وعي هؤلاء المستثمرين والشركات القائمة بالمخاطر الناجمة عن عدم ممارسة الحوكمة، إضافة إلى زيادة مسؤوليات الشركات نحو المجتمع والوسط الذي تنشط فيه.

1.3 مفهوم حوكمة الشركات:

لقد تعددت التعريفات المقدمة لمصطلح حوكمة الشركات (Corporate Governance)، ولا يوجد تعريف موحد متفق عليه لهذا المصطلح، بحيث تعددت وجهات النظر التي يتبناها مقدم التعريف وأهم هذه التعريفات ما يلي.

تعرف حوكمة الشركات على أنها نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب. (طلحة، أبريل 2015، صفحة

(134)

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها: توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون الشركة، وهي بهذا توفر أيضا الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل بلوغ تلك الأهداف ورقابة الأداء. (الحسيني، 2006، صفحة 63)

وتعرف أيضا على أنها مجموعة الآليات التي تضمن التوجه الإستراتيجي للمؤسسة، للسيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية، وتلبية متطلباتها والاستعداد لمواجهة متغيرات بيئتها الخارجية والتكيف معها، ضمن

منظور أخلاقي، ويتوفر على مقومات إدارية محترفة لتحقيق مطالب أصحاب المصالح كافة وديمومة بقاء المؤسسة. (الحسيني، 2006، صفحة 64)

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها نظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة بالشكل الذي يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن جميع مصالح المتعاملين مع الشركة.

2.3 خصائص حوكمة الشركات:

تتصف حوكمة الشركات بالعديد من الخصائص أهمها ما يلي: (حمدان و محمد صبحي، 2007، صفحة

(98

أ- الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح في جميع الأعمال الخاصة بالشركة مع المتعاملين مع خارج الشركة وفي داخل الشركة.

ب- الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث من خلال المصادقية والوضوح والإفصاح والمشاركة.

ج- الاستقلالية: والتي تتحقق من خلال وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا، ووجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي، إضافة لوجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.

د- المساءلة: تعني باختصار الحساب عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب، وإمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بحيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة الشركة أمام جميع المساهمين، وتقدم إرشادات لمجلس إدارة الشركة في كيفية وضع إستراتيجية الشركة ومراقبة الإدارة.

هـ- المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة، وتعني أن الشركة تدرك حقوق جميع الأطراف المهنية بالشركة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين وأيضا تشجع على المشترك بينهما وبين تلك الأهداف.

و- العدالة: يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في الشركة، ونعني بذلك أن الشركة تتعهد بحماية مصالح المساهمين وتؤكد على معاملتها المتساوية لهم بمن فيهم صغار المساهمين.

3.3 ركائز الحوكمة:

هناك ثلاثة ركائز أساسية لحوكمة الشركات تتمثل فيما يلي: (بوسلمة و نجوى، 2013، صفحة 5)

أ- السلوك الأخلاقي: أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، والشفافية عند عرض المعلومات المالية.

ب- الرقابة والمساءلة: وذلك من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح كاليهيئات الإشرافية العامة، مثل هيئة السوق المال، أو الأطراف المباشرة للإشراف والرقابة (المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة) والأطراف الأخرى.

ج- إدارة المخاطر: أي وضع نظام لإدارة المخاطر والإفصاح عنها وتوصيلها لأصحاب المصلحة.

4.3 أهداف الحوكمة:

تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق الأهداف الآتية: (سليمان، 2005، صفحة 16)

- ✓ تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي؛
- ✓ تجنب حدوث المشاكل مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركة العاملة؛
- ✓ تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة؛
- ✓ إيجاد ضوابط وقاعد وهياكل إدارية تمنح حق مسألة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة؛
- ✓ تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- ✓ العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة؛
- ✓ العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛
- ✓ فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الشركات لتطوير وتحسين قدراتها التنافسية؛ ذ
- ✓ العمل على محاربة التصرفات غير مقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي؛
- ✓ جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال المحلية للخارج؛
- ✓ الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة؛
- ✓ تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.

5.3 علاقة المسؤولية الاجتماعية بالحوكمة:

حوكمة المؤسسات وسيلة لزيادة قدرة المؤسسة على التصرف بطريقة مسؤولية اجتماعيا بالنسبة للموضوعات المحورية الأخرى، فالمؤسسة التي تهدف أن تصبح مسؤولة اجتماعيا يجب أن يكون لديها نظاما لحوكمة المؤسسة يمكنها من توفير إشراف عام ووضع مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية هي جزء من التزام المؤسسة بتطبيق حوكمة الشركات كما جاء في ركائز حوكمة الشركات فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين بما في ذلك مصالح العاملين والدائنين والزبائن والموردين والمجتمع، وتعتبر مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة في هذا الصدد، وعليه فإن مفهوم حوكمة الشركات يتسع في معناه ليشمل الجانب الاجتماعي وحماية الأطراف المختلفة ويضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات تجاه المجتمعات (الأسرج، 2010، صفحة 14).

كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حوكمة المؤسسات لا يضم المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال فحسب بل يمتد لشمول كل المؤسسات ووحدات الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء مملوكة للقطاع الخاص أو العام العاملة في المجتمع، حيث يؤثر نشاطها على رفاهية الأفراد والشركات والمجتمع، فحوكمة الشركات هي منظور مجتمعي تنموي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة والمجتمع ككل.

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات جاء ليعكس الوعي المتزايد من كون العمل التجاري المستديم لا يمكن تحقيقه فقط عبر تعظيم الربح في الأجل القصير، لكن الأهم من ذلك هو تبني سلوكيات مسؤولة فلا أحد

يمكنه تجاهل الرابط الموجود بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي هي محور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فمعظم الدراسات تشير إلى أن تطبيق الحوكمة سينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. (الأسرج، 2010، الصفحات 14-15).

الجزء التطبيقي:

في الجزء الثاني من الدراسة سوف نحاول إبراز العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في المسؤولية الاجتماعية والمتغير المستقل المتمثل في التنمية المستدامة، حيث كانت الدراسة على مجموعة من المؤسسات الجزائرية الناشطة في مجال الصناعات الغذائية.

4. الإطار التعريفي والمنهجي للدراسة الميدانية

تعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الجديدة في أدبيات إدارة الأعمال، حيث شهد هذا المفهوم اهتمام كبير نتيجة للتعقيدات المتزايدة في البيئة القانونية والاقتصادية وزيادة مشاركة المستثمرين في تطوير الأسواق ومدى وعي هؤلاء المستثمرين والشركات القائمة بالمخاطر الناجمة عن عدم ممارسة الحوكمة. إضافة إلى زيادة مسؤوليات الشركات نحو المجتمع والوسط الذي تنشط فيه.

1.4 عينة الدراسة:

عن طريق التوزيع والجمع المباشر للاستبيان داخل المؤسسات تم تجميع 106 إستبانة منها 100 صالحة وقابلة للتحليل، حيث تم التركيز على الموظفين الإداريين كعينة للدراسة. والجدول الموالي يوضح عينة المؤسسات التي تمت فيها الدراسة.

الجدول 1 : عينة الدراسة

الرقم	إسم المؤسسة	نوع النشاط	الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات المسترجعة والقابلة للتحليل
01	مطاحن بوعمارة (المنطقة الصناعية الجلفة).	إنتاج الدقيق والفرينة	20	20
02	مؤسسة بدر (المنطقة الصناعية عين وسارة الجلفة)	إنتاج المشروبات الغازية .	25	20
03	مطاحن الحضنة (المنطقة الصناعية المسيلة)	إنتاج الدقيق والفرينة	33	32
04	مؤسسة النايلي (المنطقة الصناعية عين وسارة الجلفة)	إنتاج المشروبات الغازية والحليب.	28	28
المجموع				
			106	100

المصدر: من إعداد الباحث

2.4 صدق وثبات الدراسة:

عن طريق التوزيع والجمع المباشر للاستبيان داخل المؤسسات تم تجميع 106 إستبانة منها 100 صالحة وقابلة للتحليل، حيث تم التركيز على الموظفين الإداريين كعينة للدراسة. والجدول الموالي يوضح عينة المؤسسات التي تمت فيها الدراسة.

1.2.4 القانون الطبيعي للدراسة (اختبار كولمجراف-سمرنوف) (sample K-S-1):

قصد التأكد من أن البيانات المجمعة من أداة الإستبانة تتبع التوزيع الطبيعي، قام الباحث بإجراء اختبار يثبت صحة التوزيع الطبيعي للبيانات التي تم جمعها من الإستبانة وهو اختبار كولمجراف - سمرنوف. إن التأكد من أن البيانات المجمعة تخضع للقانون الطبيعي هو أمر ضروري لاسيما في خطوة اختبار الفرضيات (سيتطرق الباحث لها لاحقا) لأن معظم الاختبارات المعلمية التي تقيس صحة الفرضيات والاتجاهات، تشترط أن يكون توزيع البيانات هو توزيعا طبيعيا، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار كولمجراف - سمرنوف للتوزيع الطبيعي:

الجدول 02: اختبار التوزيع الطبيعي للدراسة (1-sample K-S)

الأبعاد	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة (sig)
المسؤولية تجاه الزبائن	4	1.425	*0.326
المسؤولية تجاه المجتمع	4	2.36	*0.205
المسؤولية تجاه الموظفين	4	0.755	*0.075
الحوكمة	6	1.051	*0.211
sig*: دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لمجالات المتغير المستقل (المسؤولية تجاه المجتمع، المسؤولية تجاه المجتمع، المسؤولية تجاه الموظفين) والمتغير المستقل المتمثل في الحوكمة كلها أكبر من (0.05)، وهو ما يعني إمكانية استخدام الاختبارات المعلمية حيث أن متغيرات الدراسة تخضع لقانون التوزيع الطبيعي.

2.2.4 ثبات الدراسة:

يقيس الثبات مدى استقرار أداة الدراسة وعدم تناقضها، أي أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة وتحت نفس الظروف والشروط، بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

ونتائج اختبار ألفا كرونباخ موضحة من خلال الجدول رقم(03):

الجدول 03: ثبات الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المسؤولية تجاه الزبائن	4	0.83 مرتفعة
المسؤولية تجاه المجتمع	4	0.74 مرتفعة
المسؤولية تجاه الموظفين	4	0.67 مرتفعة

الحوكمة	6	0.86 مرتفعة
جميع فقرات الإستبانة	18	0.73 مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ مرتفعة لجميع أبعاد الدراسة حيث تراوحت ما بين (0.67 و 0.86)، بينما بلغت قيمة ألفا كرونباخ لجميع فقرات الإستبانة (0.73) وهذا يدل على أن الثبات له دلالة إحصائية وهو ما يدل على صلاحية نموذج الإستبانة.

3.4. الدراسة الوصفية لعينة الدراسة:

في هذا الجزء سنقوم بالدراسة الوصفية لعينة الدراسة من خلال دراسة الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة الممثلة في مجموعة من عمال وإطارات المؤسسات التي تنشط في ولايتي الجلفة والمسيلة، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 4: متغيرات الدراسة الوصفية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	73	73%
	أنثى	27	27%
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	21	21%
	جامعي	78	78%
	دراسات عليا	01	01%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	25	25%
	من 5 إلى 10 سنوات	71	71%
	أكثر من 10 سنوات	04	04%
المنصب	عون إدارة	65	65%
	متصرف	28	28%
	رئيس قسم	5	5%
	نائب مدير	01	01%
	مدير	01	01%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن أغلب أفراد العينة من فئة الذكور حيث بلغت نسبتهم (73%) بينما بلغت نسبة الإناث (27%)، كما يلاحظ عن أفراد العينة أن أغلبهم من ذوي حاملي الشهادات الجامعية حيث بلغت نسبتهم أكثر من (79%)، مما يعطي انطبعا أن المؤسسات محل الدراسة تولى أهمية بتوظيف الموظفين من حاملي الشهادات الجامعية، أما فيما يخص الخبرة فنلاحظ أن أغلب أفراد العينة في المؤسسات محل الدراسة لديهم الخبرة حيث بلغت نسبة الذين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات (04%)، بينما بلغت نسبة الذين لديهم خبرة ما بين 5 و10 سنوات (71.0%) وهي الغالبية أما النسبة الباقية (25%) فهي فئة الموظفين الذين لديهم خبرة أقل من خمسة سنوات، وأخيرا نلاحظ أن أغلب المستوجبين كانوا من أعوان الإدارة وهي الفئة الأكثر تمثيلا في المؤسسات محل الدراسة حيث بلغت نسبتهم (65%).

5. دراسة اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة:

لمعرفة اتجاهات أفراد العينة تجاه متغيرات الدراسة قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد الدراسة حيث كانت نتائج الدراسة مثلما هي موضحة في الجدول رقم(05).

الجدول 5: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجالات الدراسة

N	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
01	المسؤولية تجاه الزبائن	4.45	0.350	موافق بشدة	1
02	المسؤولية تجاه المجتمع	3.87	0.650	موافق	2
03	المسؤولية تجاه الموظفين	2.93	1.80	محايد	3
05	المسؤولية الاجتماعية	3.75	0.231	موافق	-
06	الحوكمة	3.81	0.444	موافق	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم(05) نلاحظ أن اتجاهات أفراد العينة نحو أبعاد الدراسة جاءت كلها بالإيجاب باستثناء بعد المسؤولية تجاه الموظفين الذي جاء بخيار الحياد، حيث أن معظم الإجابات كانت بالموافقة والموافقة بشدة، وكما نلاحظ أن بعد المسؤولية تجاه الزبائن الخاصة بالمتغير المستقل والمتمثل في المسؤولية الاجتماعية كان الأكثر موافقة ويتجلى ذلك من خلال المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.45) مما يعطي انطباع أن هدف المؤسسات الرئيسي هو عمليات الإنتاج وفق حاجات الزبائن وهو الهدف الرئيسي للعمليات التجارية، كما أن الانحراف المعياري لم يكن كبير حيث بلغت قيمته (0.350)، وأما فيما يخص المتغير الثاني والمتمثل في المسؤولية تجاه المجتمع فقد جاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بمتوسط حسابي بلغ(3.87) وبانحراف معياري بلغ (0.650) وهي قيمة ليست بالكبيرة.

أما بالنسبة لبعد المسؤولية تجاه الموظفين فقد كانت الإجابات بصيغة الحياد وبانحراف معياري كبير (1.80) وهو ما يعني تشتت في إجابات المستجوبين من العمال والموظفين، وهو ما يعني انقسام الرأي حول مسؤوليات المؤسسات تجاه عمالها وموظفيها.

إن الاتجاه العام للمتغير المستقل المتمثل في المسؤولية الاجتماعية هو الإيجاب وهو ما يعني تطبيق المؤسسات محل الدراسة لمبادئ المسؤولية الاجتماعية، وكذلك بالنسبة للمتغير التابع المتمثل في الحوكمة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.81) وبانحراف معياري ليس بالكبير (0.444).

6. اختبار فرضيات الدراسة:

في هذا الجزء سنحاول اختبار فرضيات الدراسة والتي تتمحور حول جانبين رئيسيين، الأول معرفة ممارسة المؤسسات محل الدراسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية والجانب الثاني هو مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية في متغير الحوكمة.

1.6 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد اتجاهات للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية تجاه الزبائن، المسؤولية تجاه المجتمع، المسؤولية تجاه الموظفين) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في المؤسسات الجزائرية محل الدراسة.

وتنقسم هذه الفرضية الرئيسية إلى ثلاثة فرضيات فرعية تتمثل فيما يلي:

- توجد اتجاهات إيجابية نحو الزبائن عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في المؤسسات الجزائرية محل الدراسة؛

- توجد اتجاهات إيجابية نحو المجتمع عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في المؤسسات الجزائرية محل الدراسة؛

- توجد اتجاهات إيجابية نحو بعد الموظفين عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في المؤسسات الجزائرية محل الدراسة.

ومن أجل اختبار صلاحية الفرضية استخدمنا تحليل اختبار ((T متوسط عينة واحدة - One simple t test، لاختبار مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة والنتائج موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول 06: مستوى دلالة أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة

الفرضية	قيمة T	مستوى الدلالة (sig)	قبول أو رفض الفرضية
المسؤولية تجاه الزبائن	3.456	0.000	قبول الفرضية H ₁ ورفض H ₀
المسؤولية تجاه المجتمع	2.825	0.000	قبول الفرضية H ₁ ورفض H ₀
المسؤولية تجاه الموظفين	1.352	0.132	رفض الفرضية H ₁ وقبول H ₀
المسؤولية الاجتماعية	10.88	0.000	قبول الفرضية H ₁ ورفض H ₀

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (06) نستنتج صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه: توجد اتجاهات للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية تجاه الزبائن، المسؤولية تجاه المجتمع) عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في المؤسسات الجزائرية محل الدراسة ورفض الفرضية العدمية (البديلة)، وذلك لأن مستوى الدلالة (sig) أقل من القيمة 0.05. باستثناء البعد المتعلق بالمسؤولية تجاه الموظفين الذي يحقق الفرضية العدمية وبالتالي فإن مسؤوليات المؤسسات محل الدراسة تجاه الموظفين لم ترق للمستوى المطلوب

2.6 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية تجاه الزبائن، المسؤولية تجاه المجتمع، المسؤولية تجاه الموظفين) عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في تحقيق الحوكمة.

وتنقسم هذه الفرضية الرئيسية إلى ثلاثة فرضيات فرعية تتمثل فيما يلي:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية تجاه الزبائن عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في تحقيق الحوكمة ؛
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية تجاه المجتمع عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في تحقيق الحوكمة ؛
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية تجاه الموظفين عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في تحقيق الحوكمة.

ومن أجل اختبار صلاحية هذه الفرضية قمنا باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات محل الدراسة، والجدول الموالي يوضح نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الحوكمة.

الجدول 7: نتائج الانحدار البسيط لأثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الحوكمة

النموذج 3	النموذج 2	النموذج 1	البيان
أثر المسؤولية تجاه الموظفين على الحوكمة	أثر المسؤولية تجاه المجتمع على الحوكمة	أثر المسؤولية تجاه الزبائن على الحوكمة	النموذج
$Y = \hat{a} + bx + e_i$ $y = 1.47 + 0.425x_1 + e_1$	$Y = \hat{a} + bx + e_i$ $y = 1.855 + 0.54x_1 + e_1$	$Y = \hat{a} + bx + e_i$ $y = 2.25 + 0.94x_1 + e_1$	المعادلة المقدره
50.33%	66.35%	84.26%	معامل التحديد
F=30.25 Sig=0.000*	F=40.45 Sig=0.000*	F=59.23 Sig=0.000*	قيمة فيشر المحسوبة F
أثر المسؤولية تجاه الموظفين على الحوكمة.	أثر المسؤولية تجاه المجتمع على الحوكمة.	يوجد أثر المسؤولية تجاه الزبائن على الحوكمة	نتائج النموذج

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (07) يتضح وجود معنوية عالية لاختبار فيشر (F) المحسوبة في النماذج الثلاثة فقد بلغت قيمتها (59.23) في النموذج الأول، و(40.45) في النموذج الثاني و(30.25) في النموذج الثالث، كما أن القيمة الاحتمالية في النماذج الثلاثة مساوية للقيمة ($\text{sig} = 0.000$) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهو ما يعني ثبات صلاحية النموذج، ومن نفس الجدول كذلك يتضح أن الأبعاد المستقلة (المسؤولية تجاه الزبائن والمسؤولية تجاه المجتمع والمسؤولية تجاه الموظفين) في هذا النموذج تفسر ما قدره ما قدره (84.26%)، (66.35%)، (50.33%) على التوالي من التباين والتغير في المتغير التابع الحوكمة، وهي ذات دلالة إحصائية عالية إلى حد كبير، وهو ما يعني رفض الفرضية العدمية (الصفريّة) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية على الحوكمة في المؤسسات محل الدراسة.

يتبين من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (07) ومن متابعة معامل (B) واختبار ستودانت (t) أن المتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية له تأثير على الحوكمة في المؤسسات محل الدراسة بدلالة ارتفاع معاملات (B) التي بلغت قيمتها (0.25، 1.855، 1.47)، في النماذج الثلاثة على التوالي، كما أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (1.25) في النموذج الأول و(2.885) في النموذج الثاني و (1.39) في النموذج الثالث وبقية احتمالية بلغت ($\text{sig} = 0.000$)

ونلاحظ أن هذه القيم هي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مع ملاحظة أن هناك تأثير ووجود علاقة طردية بين المتغير المستقل المتمثل في المسؤولية الاجتماعية و المتغير التابع المتمثل في الحوكمة. من أجل اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية قمنا باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة في الحوكمة على مستوى المؤسسات محل الدراسة، والجدول رقم (08) يوضح نتائج الاختبار:

الجدول 8: نتائج الانحدار المتعدد لأثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الحوكمة

المتغيرات	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري S.E	معامل الانحدار beta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.764	0.125	-	3.652	0.002	-
المسؤولية تجاه الزبائن	0.636	0.236	0.636	4.876	0.000	دالة إحصائية
المسؤولية تجاه المجتمع	0.408	0.332	0.408	3.638	0.000	دالة إحصائية
المسؤولية تجاه الموظفين	0.112	0.166	0.128	0.365	0.08	غير دالة إحصائية
معامل التحديد (R^2)=0.845		نموذج الانحدار المتعدد:				
معامل الارتباط (r)=0.866		Y=0.764+0.636X ₁₁ +0.408X ₁₂ +0.112X ₁₃ +e _i				
قيمة F=25.118، المعنوية (sig)=0.000						

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (08) ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية، حيث كان قيمة اختبار فيشر (F) المحسوبة (25.118) وبقية احتمالية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، ويتضح كذلك من نفس الجدول أن أبعاد المتغير المستقل الثلاثة (بعد المسؤولية تجاه الزبائن، بعد المسؤولية تجاه المجتمع، بعد المسؤولية تجاه الموظفين) تفسر ما قدره (84.5%) من التباين والتغير في المتغير التابع والمتمثل في الحوكمة في المؤسسات محل الدراسة وهي قيمة مرتفعة نسبيا مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الحوكمة في المؤسسات محل الدراسة.

يتبين كذلك من نتائج الجدول ومن قيمة (B) واختبار (t) ستودانت أن الأبعاد المستقلة (البعد المسؤولية تجاه الزبائن، المسؤولية تجاه المجتمع) لها تأثير أكبر في تحقيق الحوكمة بدليل ارتفاع معاملات (B) التي بلغت (0.636 و 0.408) على التوالي وكذلك قيمة (t) ستودانت التي بلغت (4.876 و 3.638) على التوالي وبقية احتمالية (0.000) و (0.000) على التوالي.

ويلاحظ كذلك من نفس الجدول أن بعد مسؤولية الموظفين ليس لها تأثير كبير في تحقيق الحوكمة بدليل انخفاض معامل (B) التي بلغت قيمته 0.128 وكذلك قيمة (t) ستودانت المحسوبة (0.365) وبقية احتمالية بلغت 0.08 وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

7. الخاتمة:

إن التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يمثل الخيار الأفضل لنجاحها في بيئتها، فنجاح أي مؤسسة اليوم أصبح لا يقاس بما تحقّقه من أهداف اقتصادية فقط، بل ما تحقّقه كذلك على المستوى الاجتماعي من خلال تحسين صورتها لدى المجتمع والرأي العام.

إن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والحوكمة هي علاقة وطيدة، حيث أن الحوكمة تعتبر إحدى أهم الوسائل التي تهدف إلى الارتقاء بالمؤسسات وتحسين صورتها لدى المجتمع، إضافة للفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسات نتيجة لتبنيها للحوكمة في جميع أنشطتها، من هنا تظهر العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والحوكمة حيث أن كلاهما يهدف لتحسين صورة المؤسسة لدى بيئتها الخارجية والداخلية التي تتعامل معها.

إن الدراسة الميدانية التي قمنا بها والتي تهدف إلى دراسة العلاقة بين المتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية والمتغير التابع المتمثل في الحوكمة خلصت للعديد من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

- ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة ينحصر في تأدية المؤسسة لمسؤولياتها تجاه الزبائن والمجتمع، بعكس المسؤوليات الخاصة بالعمال والتي لا تلقى باهتمام كبير من قبل المؤسسات محل الدراسة حسب آراء الموظفين، حيث أن الأهداف التجارية هي الأهم بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة.

- بينت الدراسة الميدانية أن المؤسسات محل الدراسة مازالت لم ترتقي بجوانب المسؤولية والحوكمة وهذا نتيجة لغياب برامج اجتماعية تخص المجتمع والموظفين على حد سواء، حيث أن النشاطات الاجتماعية الموجهة للزبائن الداخليين (موظفي المؤسسة) والخارجيين تكاد تكون منعدمة.

- أظهرت الدراسة الميدانية وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في المسؤولية الاجتماعية من خلال أبعاد المتمثلة في (المسؤولية تجاه الزبائن، المسؤولية تجاه المجتمع، المسؤولية تجاه الموظفين) والمتغير التابع المتمثل في الحوكمة.

وفي الأخير نوصي المؤسسات محل الدراسة بضرورة الاهتمام أكثر بالجوانب الاجتماعية لاسيما تلك التي تخص الموظفين، حيث أنه لا يمكن لأي مؤسسة أن تنجح في نشاطها ما لم توفر البيئة المناسبة للموظفين.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

- 1- الأسرج حسين. (2010). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. الكويت: دار التنمية والتخطيط .
- 2- البرواي عبد المجيد وأحمد محمد فهيم. (2004). إستراتيجيات التسويق. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع .
- 3- البكري ثامر ياسر. (2001). التسويق والمسؤولية الاجتماعية. الأردن: دار وائل للنشر.
- 4- الحسيني فلاح حسن. (2006). إدارة المشروعات الصغيرة:مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- 5- الحمدي فؤاد محسن حسن. (2003). الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها رضا المستهلك . أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم الإقتصاد والتجارة، اليمن: الجامعة المستنصرية.
- 6- السكارنة بلال خلف. (2009). أخلاقيات الأُعمال. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- 7- الصيرفي محمد. (2007). المسؤولية الاجتماعية للإدارة. مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- 8- العايب عبد الرحمان. (2011). التحكم الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، . أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الإقتصاد، الجزائر: جامعة سطيف.

- 9- الغالي طاهر محسن منصور ووائل محمد صبحي. (2009). الإدارة الإستراتيجية: منظور منهجي متكامل. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 10- بوسلماة حكيم ونجوى عبد الصمد. (2013). دور الحوكمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة. الملتقى الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، كلية الإقتصاد، الجزائر: جامعة ورقلة.
- 11- حمدان خالد محسن ومحمد صبحي، إدريسي. (2007). الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- 12- سليمان محمد مصطفى. (2005). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. مصر: الدار الجامعية.
- 13- طلحة أحمد. (2015). آليات حوكمة الشركات للحد من الأزمات المالية. دراسات إقتصادية جامعة الجلفة الجزائر-133, 145.
- 14- عبود نجم. (2006). أخلاقيات الإدارة ومسؤولية العمال في شركات الأعمال. الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.
- 15- عبيدات محمد إبراهيم. (2001). التسويق الإجتماعي (الأخضر والبيئي). (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 16- هيجان عبد الرحمان. (1998). ضغوط العمل: منهج شامل لدراسة مصادرها ونتائجها وكيفية إدارتها. مصر: معهد الإدارة العامة للنشر.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Capron Michel & François François Quairrel. (2007). La Responsabilité d'entreprise. France: édition la découverte.
- 2- Dubigeon Oliver. (2009). Piloter un développement responsable. France: édition Pearson Education.

9. الملاحق: فقرات الإستبانة

المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية	
البعد الأول: المسؤولية تجاه الزبائن	
01	تسعى المؤسسة إلى إنتاج منتجات بجودة عالية.
02	تراعي المؤسسة حاجات ورغبات الزبائن من المنتجات.
03	أسعار منتجات المؤسسة تتناسب مع قدرات المستهلكين
04	تسعى المؤسسة إلى تطوير وتنوع منتجاتها مستقبلا.
البعد الثاني: المسؤولية تجاه المجتمع	
05	تقوم المؤسسة بالنشاطات الخيرية مثل مساعدة المحتاجين والمرضى والفقراء.
06	تسعى المؤسسة الظهور دوما في المناسبات الدينية والأعياد الوطنية.
07	تلتزم المؤسسة بتوفير فرص عمل لكافة أفراد المجتمع.
08	تشارك المؤسسة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
البعد الثالث: المسؤولية تجاه الموظفين	
09	توفر المؤسسة كافة الخدمات الاجتماعية لموظفيها.
10	تضع المؤسسة معايير موضوعية للترقية.

11	بيئة المؤسسة هي بيئة محفزة على العمل
12	هناك عدالة في توزيع الأجور والرواتب بما يتلاءم مع المجهودات المبذولة.
المحور الثاني: الحوكمة	
01	لدى المؤسسة نظام رقابة فعال لكل المصالح المالية والإدارية.
02	يوجد لدى المؤسسة ميثاق لأخلاقيات العمل خاصة بالشركة.
03	تضمن المؤسسة مصالح جميع المتعاملين معها مثل الزبائن والبنوك وغيرها.
04	تمارس المؤسسة نشاطها في شفافية ووضوح.
05	يستطيع الموظفون إبداء آرائهم والمشاركة في صنع القرارات.
06	تسعى المؤسسة إلى الحد من الفساد والتجاوزات من طرف الإدارة.